التي صدرت عن مسؤولين مصريين أو عن صحف مصرية ... أما بالنسبة للقدس ، فإن سيادتين في مدينة واحدة أمر يصل إلى التقسيم ، وهذا ليس ممكناً ... إن القدس كانت ، وهي الآن ، وستكون واحدة تحت السيادة الإسرائيلية وهي العاصمة غير القابلة للتقسيم ... وإيا يكن من يعلن إن الأعمال المتعلقة بالسيادة التي يقوم بها برلمان ديمقراطي لاغية وباطلة ، فإن بيانه هو يكون لاغياً وباطلاً في ذاته ، وينطبق الشيء نفسه على مستوطناتنا في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة ومرتفعات الجولان ، وهي قانونية ومشروعة ، وهي جزء أساسي من أمننا الوطني ولن تفكك أي منها أبداً » (« **النهار** » ، ١٤ / ٨ / ١٩٨٠) .

وقد الحق بيغن برسالته ثلاثة نصوص أخرى : الأول نص رسالته حول القدس إلى الرئيس جيمي كارتر بعد توقيع أتفاقيتي كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ؛ والثاني : القانون الإسرائيلي الصادر عام ١٩١٧ حول حماية الأماكن المقدسة في القدس ؛ والثالث نص القانون الإسرائيلي الجديد بشأن القدس .

وعلى أثر نشر نص الرد الإسرائيلي ، سارعت مصر إلى نشر نص رسالة السادات التي تلخصت بالتالي : التزام مصر بنصوص اتفاقيات كامب ديفيد ؛ رفض مصر الإجراءات الإسرائيلية من جانب واحد تحدياً للإجماع العالمي فيما يتعلق بالقدس وبالمستوطنات ، وركزت على حقوق العرب والمسلمين التاريخية في القدس ، مع إبقاء مختلف وظائف المدينة موحدة ؛ كذلك يجب أن توقف إسرائيل جميع النشاطات الخاصة بالمستوطنات وإزالة كل ما اقيم منها في الضفة الغربية وغزة ، إضافة إلى إزالة كل المستوطنات في الأراضي المحتلة الأخرى (**المصدر نفسه**) .

وكان رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض ، يوسف بورغ ، قد أعلن « أنه يتوقع إن يصل المبعوث الإميركي صول لينوفيتش إلى الشرق الأوسط ، للقيام بما يشبه مهمة المكوك بين مصر وإسرائيل ، في أواسط آب ،رغم تبادل الرسائل في الفترة الأخيرة » (« **السفير** » ، ١٩٨٠/٨/٦) .

وعلى الرغم من الهوة الشاسعة بين الموقفين المصري والإسرائيلي ، وإستحالة الوصول إلى إتفاق بشأن الحكم الذاتي حالياً ، فإن المتتبع للاحداث يدرك أن الرئيس المصري يستغل ، مؤقتاً ، الخطوات الإسرائيلية ، مثل قانون القدس ، ونقل مقر رئيس الحكومة إلى القطاع الشرقي منها ، وإقامة المستوطنات ، لرفض مفاوضات الحكم الذاتي ، ليس بشكل كامل و الى الأبد ، بل لفترة يمكن أن تحدد بانتخابات الرئاسة الأميركية ، وتبدل النظام الحالي في إسرائيل . وهذا يعني ، بحسب تقدير الجانب المصري ، أن الضغط الذي سيمارس ضد إسرائيل ، سيكون أكثر فاعلية . فالرئيس الاميركي القادم لن يقع تحت تهديد الاصوات اليهودية في الولايات المتحدة ؛ كما أن النظام في مصر يعتقد أن التعامل مع سلطة جديدة في إسرائيل ، بقيادة حزب العمل الذي يؤمن بتسوية إقليمية ، سيكون أسهل . ولكن الهدف المصري من تعليق المفاوضات ، ومن التصلب في موقفه ، هو الألتفاف حول الموقف العربي . فهناك عدة أنظمة عربية تريد إعطاء السادات مبرر الإستمرار ، وتريد منه إعطاءها مبرر الدخول في معاهدة السلام أو مباركتها . ومن هنا ، فإن موقف النظام المصري سيضطر بعض الأنظمة العربية إلى إعادة تقيم الموقف ، ومنحه الدعم السياسي والمادي ، كل حسب تقديراته ومبرراته وغاياته ؛ فمثل هذه الأنظمة لا يمكن أن تعيد السادات إلى الصف العربي بتأيدها له ، بل ستكسبه مزيداً من الوقت ومزيداً من الدعم السياسي والمادي العربي الذي افتقر إليه ، وبعد ذلك سيعود السادات ، بعد الانتخابات الأميركية والإسرائيلية ، إلى مساره ذاته منذ زيارته للقدس ، وسيعود مسلسل التنازلات من جديد . فهو يعلم إن السيادة الإسرائيلية والقانون طبقا ، منذ عام ١٩٦٧ ، على القطاع الشرقي من مدينة القدس ، وكان الأجدر به ألا يوقع اتفاقية لا تتضمن نصاً مباشراً حول القدس . فالصعوبات التي يشير إليها النظام المصري موجودة وقائمة منذ عام الهزيمة سنة ١٩٦٧ .

قانون القدس

بينما كان مجلس الأمن يبحث موضوع القدس ومكانتها ، وينشر الفاتيكان وثيقة بهذا الشأن ، « قررت اللجنة القانونية التابعة للكنيست ، تحويل مشروع القانون الخاص الذي تقدمت به غيئولا كوهين بشأن القدس ، إلى الكنيست للقراءة الأولى » (ر . إ . إ . ، ٦/٣٠/ و١٩٨٠/٧/١ ، العدد ٢٠٩٥ ، ص٣) . وكان مشروع القرار هذا قد قدم